

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

Constitutional drafting guidelines and their role in achieving legal security - A study of the 2020 constitutional amendment

بن جيلالي عبد الرحمن	بن ناجي مديحة*
مخبر النظام القانوني للعقود والتصرفات في	مخبر النظام القانوني للعقود والتصرفات في
القانون الخاص، جامعة الجيلالي بونعامة خميس	القانون الخاص، جامعة الجيلالي بونعامة خميس
مليانة	مليانة
a.ben-djilali@univ-dbk.m.dz	m.bennadji@univ-dbk.m.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026-07-24 تاريخ قبول المقال: 2026-08-16 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

الملخص:

إن عملية وضع دستور لأول مرة أو تعديله تتطلب صياغة دستورية جيدة لإخراج القاعدة القانونية في قالب مكتوب واضح ودقيق، ولتحقيق هذه العملية وجب صياغة القاعدة الدستورية بطريقة جيدة مع مراعاة ضوابطها الشكلية والموضوعية والتي تتعلق بمختلف المتطلبات الواجب احترامها في مرحلة الصياغة لتحقيق الأمن القانوني بداية من اللجنة المختصة بالصياغة واحترام قواعد الصياغة الجيدة كالوضوح والتناسق، وهذا ما يسمى بالضوابط الشكلية، أما فيما يخص الضوابط الموضوعية فتتمثل في احترام مبدأ سمو الدستور و ضمانات دولة القانون، حضر المساس بالثوابت الوطنية، ومراعاة الفكرة القانونية السائدة، وهو ما تم تكريسه في التعديل الدستوري 2020، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض النقائص في صياغة هذا التعديل الدستوري.

الكلمات المفتاحية: الدستور، الصياغة الدستورية، ضوابط الصياغة، التعديل الدستوري 2020، الأمن القانوني.

Abstract:

The process of drafting or amending a constitution requires good constitutional drafting to produce the legal rule in a clear and precise written form. To achieve this, the constitutional rule must be drafted well, taking into account its formal and substantive requirements, This relates to the various requirements that must be respected during the drafting stage to achieve legal certainty, starting with the drafting committee and respecting the rules of good drafting such as clarity and consistency; this is what is called formal controls, As for the objective controls, they are represented in respecting the principle of the supremacy of the constitution and the guarantees of the rule of law, prohibiting any infringement on national constants, and taking into account the prevailing legal idea, which was enshrined in the 2020 constitutional amendment, but this does not negate the existence of some shortcomings in the drafting of this constitutional amendment.

Keywords: Constitution, Constitutional drafting, Drafting guidelines, Constitutional amendment 2020, Legal security.

المقدمة:

يعتبر الدستور أسمى القوانين، فهو الوثيقة التى تحمى المصلحة العامة للمواطنين، وهو الضامن لمبدأ سيادة القانون، والمحدد لشكل الدولة ونظام الحكم فيها ومختلف السلطات الموجودة فيها، من سلطة تنفيذية، تشريعية وقضائية، وينظم صلاحيات هذه السلطات والعلاقة القائمة بينهم، كما ينظم الحقوق والحريات ويحميها، وتتطلب دولة القانون ضماناً مهمة لتحقيقها تتمثل أساساً فى سمو الدستور وعلوّه عن باقى القوانين؛ أين تخضع كل القوانين للدستور ولا تخالفه وإلا عدت غير دستورية، فيلغى القانون المخالف له من خلال آلية الرقابة على دستورية القوانين.

و ضماناً سمو الدستور فى دولة القانون لا تعنى عدم خضوعه لتعديلات، فقد تحتم الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ضرورة تعديله بما يتناسب مع المتطلبات والمعطيات الحديثة، وبما يتناسب أيضاً مع تطلعات الشعب وآماله.

ونظراً للمكانة الهامة للدستور مقارنة مع باقى القوانين فى الهرم القانونى، وجب أن تتم صياغة نصوصه بدقة عالية مقارنة بعملية صياغة النصوص التشريعية، وذلك لما تتمتع به النصوص الدستورية من خصوصية وسمو على باقى النصوص القانونية الأخرى، فالصياغة الدستورية التى يحظى بها الدستور صياغة دقيقة تتمثل فى اخراج القاعدة الدستورية حيز التنفيذ من خلال إجراءات وضوابط شكلية وموضوعية وفنية حماية له ولمركزه السامى فى هرم القوانين.

وبذلك فتكريس أسس دولة القانون لا تكتمل إلا بوجود دستور يسمو على باقى القوانين، دستور ذو صياغة جيدة سواء شكلياً أو موضوعياً بتوفر متطلبات ضرورية لضبط صياغته من الجانبين؛ لتتماشى

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

قواعده مع متطلبات الدولة الحديثة، وليتنافس مع دساتير الدول المعاصرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالصياغة الجيدة للدستور تمنح الدولة استقرارا سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا وتحمي مؤسسات الدولة من حالات الانسداد أو العرقلة السياسية.

ففيما تتمثل ضوابط الصياغة الدستورية وما مدى احترام هذه الضوابط في التعديل الدستوري لعام 2020؟ وكيف تؤثر الصياغة الجيدة في تحقيق الأمن القانوني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا موضوع بحثنا لمبحثين اثنين، حيث سنتطرق في المبحث الأول للضوابط الشكلية للصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني أما المبحث الثاني فخصصناه للضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني.

المبحث الأول: الضوابط الشكلية للصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني

المطلب الأول: الجهة المختصة بالصياغة الدستورية

المطلب الثاني: مراعاة قواعد الصياغة الدستورية الجيدة

المبحث الثاني: الضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني

المطلب الأول: ضمان مبدأ سمو الدستور وتحقيق مظاهر دولة القانون

المطلب الثاني: حضر المساس بالثوابت الوطنية

المطلب الثالث: الفكرة القانونية السائدة

المبحث الأول: الضوابط الشكلية للصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني

تعتبر الصياغة الدستورية مرحلة مهمة من مراحل إعداد الدستور، فهي عملية تحليل، بحث، وإفراغ المصطلحات والألفاظ القانونية في قالب دستوري مكتوب من خلال الاعتماد على وسائل فنية متعددة؛ وتهدف الصياغة الدستورية إلى إيجاد حلول قانونية لمراكز وأوضاع معينة. ولقد اختلف الفقهاء في تحديد نوع الضوابط والمتطلبات التي يجب أن يعتمد عليها الصائغ الدستوري عند صياغته للدستور، فمنها ما هو موضوعي ومنها ما هو شكلي، ويتجسد هذا الأخير في مجموعة القيود الشكلية الواجب الاعتماد عليها عند كتابة الدستور وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: الجهة المختصة بالصياغة الدستورية

تختلف السلطات والجهات المختصة بمهمة كتابة وإعداد الدستور، فمن خلال التجارب الدستورية المتنوعة نجد أن دول العالم لم تأخذ اتجاها واحدا بخصوص تحديد الجهة المختصة بوضع الدستور، فبالنسبة للدول التي أخذت بأسلوب الجمعية التأسيسية مثلا تتجه إلى تشكيل لجنة رئيسية لصياغة الدستور،

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها فى تحقيق الأمن القانونى-دراسة فى التعديل الدستورى لعام 2020-

وتتكون هذه اللجنة من لجان فرعية؛ لكل لجنة فرعية اختصاص معين يتعلق أساساً بصياغة الدستور، ومن أهم هذه اللجان نجد لجان الاختصاص، لجان الخبراء ولجان التنسيق.¹ وتتطلب الصياغة الجيدة للدستور آليات شكلية أهمها وجود هيئات وسلطات متخصصة فى بناء قاعدة دستورية، تتكون من كفاءات قانونية وأعضاء من هيئات دستورية للقيام بالمهام المنوطة بها، والنظر فى مدى انسجام الدستور مع المعايير الدولية، كما تعمل هذه اللجنة على الاستجابة للمطالب الوطنية. ولا يقتصر دور لجنة صياغة الدستور على ضبط شكله فقط، بل ضبط موضوعه أيضاً، فعملية صياغة الدستور عملية دقيقة جداً ومعقدة؛ تتطلب وجود لجنة متخصصة لبناء القاعدة الدستورية، لذا فهي تتكون من كفاءات وإطارات وكوادر قانونية ذات خبرة فى صياغة القاعدة الدستورية تم تعيينها من طرف رئيس الجمهورية، ولقد صدر فى هذا الإطار مرسوم رئاسي رقم 20-03 يتضمن إنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور²، يتكون هذا المرسوم من تسعة (9) مواد تتعلق بإنشاء لجنة خبراء تكلف بصياغة اقتراحات لتعديل الدستور، وتتولى أيضاً التوصيات والآراء التي تراها مناسبة من أي شخص أو خبير.

ويتضمن هذا المرسوم منح الأعضاء وضعية القيام بخدمة لدى اللجنة، مع احتفاظهم بكافة حقوقهم الخاصة بوظائفهم الأصلية، وتتشكل هذه اللجنة من 17 عضو تحت رئاسة الأستاذ لعرابة أحمد الخبير الدولي، الأستاذ الجامعي وعضو لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الخبراء متميزة فى طريقة تكوينها مقارنة بالدساتير والتعديلات الدستورية السابقة، لأنها تضمنت خبراء فى القانون دون انتماء حزبي أو سياسي، حيث قامت اللجنة باستشارات متنوعة وموسعة وهذا ما لم نجده فى الدساتير السابقة، خاصة بعد تلقيها أكثر من 5018 مقترح مقدمة من طرف المواطنين، النقابات، الأحزاب والمجتمع المدني وأساتذة جامعيين مختصين فى القانون، السياسية والاقتصاد.³

¹ زهراء سالم رحمة، أثر الصياغة الدستورية على تشكيل الحكومة، مذكرة ماجستير فى القانون العام، كلية القانون، جامعة ميسان، العراق، 2025، ص 40.

² المرسوم الرئاسي رقم 20-03 المؤرخ فى 11 جانفي 2020، المتعلق بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور، ج ر عدد 02 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2020.

³ هجري أمين، لعروسي حليم، "جودة الصياغة الدستورية ودورها فى تحقيق الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 15 العدد 03، 2022، ص 645، 646.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

كما حددت المادة 02 من نفس المرسوم أجل شهرين لرفع تقريرها لرئيس الجمهورية، فعمل اللجنة مقيد بقيد زمني يتمثل في مدة شهرين لتقديم عمل اللجنة لرئيس الجمهورية، وتتكون هذه اللجنة من خبراء وأساتذة جامعيين، ويساعد هذه اللجنة أمانة إدارية وتقنية لدعم اللجنة إداريا وتقنيا وماديا.

وبهذا يتكون الهيكل التنظيمي للجنة صياغة الدستور من عدة خبراء ومختصين، بالإضافة إلى أن هناك العديد من دول العالم تتطلب لإعداد صياغة دستورها وجود لجان خبرة في الصياغة، فضلا على ضرورة توفير المتطلبات المالية الكافية للقائمين بهذه العملية الدقيقة، وهو ما تضمنه المرسوم الرئاسي السابق الذكر من خلال المادة الثامنة (8).

ولا يقف دور هذه اللجنة في تقديم الخبرة والاختصاص بل يمتد دورها إلى التنسيق من أجل كتابة نصوص دستورية دقيقة ومتناسقة في أحكامها، فلجنة الخبراء المطلوبة لهذه المهمة وجب أن تكون متحصلة على تأهيل علمي عالي واحتراف مهني قائم على تجربة طويلة، ومعرفة واعية بفقهاء التشريع وأصوله، ومتمكنة أيضا من فن التحليل والكتابة والصياغة القانونية الدقيقة⁴، بالإضافة إلى ضرورة توفر كوادر في المجال الاقتصادي والمالي، فكل هذه المواصفات والمؤهلات لها أثر كبير في جودة النصوص الدستورية، خاصة وأنها نتحدث عن أسمى وثيقة في الدولة والمتمثلة في الدستور.

ولا يرتبط عمل اللجنة بشكل الدستور فقط بل بموضوعه أيضا، فخطاب التكليف الذي وجهه رئيس الجمهورية إلى اللجنة يركز على سبعة محاور أهمها يتعلق بتحليل وتقييم كل جوانب تنظيم وسير مؤسسات الدولة، وحماية الدولة من أشكال الانفراد بالسلطة وإعادة الاعتبار للبرلمان.⁵

وبهذا فعملية الصياغة الدستورية تتطلب التنوع في الكفاءات والتخصصات لأنها تتعلق بوضع دستور أو تعديل دستوري يحتوي في طياته على المبادئ العامة التي تقوم عليها الدولة، فهو بذلك يتطلب كفاءات وكوادر ذات خبرة قانونية، سياسية، اقتصادية، مالية، اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى المعرفة الدقيقة بالمصطلحات القانونية، والإمام الجيد باللغة العربية على سبيل المثال، واللغة القانونية، فهذا التنوع في الخبرات يساعد في إنشاء قاعدة دستورية ذات صياغة جيدة.

فالصياغة القانونية الجيدة تعد أساس تحقيق الأمن القانوني، وهذا الأخير يهدف إلى استقرار المراكز القانونية؛ ولا يتحقق الاستقرار إلا بوجود صياغة جيدة، واضحة ودقيقة، فوضوح القاعدة الدستورية وعدم

⁴.رمضاني فاطمة الزهراء، "انعكاس مبادئ الصياغة الجيدة على قواعد التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، ملتقى وطني حول آليات حماية الدستور لبناء دولة القانون في الجزائر، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، 25 أفريل 2019، ص105.

⁵.هجري أمين، لعروسي حليم، مرجع سابق، ص645.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

تتأقضاها واستقرارها يمنح الثبات النسبي للدستور؛ ويمنع تعديله المتكرر وهذا ما يكرس الأمن القانوني من جهة، ويعزز استقرار القواعد الدستورية من جهة أخرى مما يدعم سمو الدستور وتكريس دولة القانون. ولقد قام المؤسس الدستوري ولأول مرة من خلال التعديل الدستوري 2020 بتبني مبدأ الأمن القانوني في نصوصه وبشكل صريح وواضح، وهو ما ظهر جليا في المادة 34 فقرة رابعة، والتي احتوت على مقومات هذا المبدأ، حيث أكد المؤسس الدستوري على أن الأمن القانوني وجب ألا يخرج عن نطاق الحقوق والحريات العامة.

المطلب الثاني: مراعاة قواعد الصياغة الدستورية الجيدة

بعد تعيين لجنة صياغة الدستور أو لجان تعديل الدستور كما يسميها بعض الفقهاء؛ يتوجب على اللجنة مراعاة قواعد الصياغة الجيدة، والتي تتنوع وتختلف من دستور إلى آخر، حيث يتطلب النص الدستوري هيكل لغوي يتكون من عدة مفردات دستورية دقيقة وفقا لترتيب معين، وتتميز هذه الصياغة بعدة خصائص أهمها الوضوح، الشمولية، التناسق والانسجام، واحترام الضوابط اللغوية والفنية. فمن متطلبات الصياغة الدستورية الجيدة والسليمة وضوح النص الدستوري؛ بمعنى التعبير بوضوح ويسر، واستخدام الكلمات والألفاظ بمعناها الصحيحة، حيث يجب أن تكون هذه العبارات واضحة للمواطن البسيط ورجل القانون، فاستعمال أسلوب مفهوم لا يحتمل التأويلات يساعد واضعي الدستور في ضبط مصطلحاته وجودة صياغته، وهذا ما يضمن حماية حقوق وحرث الأفراد ويساهم في تحقيق الأمن القانوني. ومن بين الصعوبات التي قد يتلقاها المواطن ورجل القانون وجود بعض الاحتمالات في التعديل الدستوري 2020، مثل الجمع بين مصطلح وزير أول ورئيس حكومة، فمن الصعب على المواطن العادي الاختيار بين هذين المصطلحين عند محاولة فهمه للنصوص الدستورية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجب أن يتماشى الدستور مع المتطلبات الحديثة للصياغة الدستورية والتي تشترط الوضوح والبساطة في الصياغة.

والنص الواضح هو ما دل على مراده بصيغته المجردة، فهو ذو دلالة قطعية لا يحتاج إلى الاستعانة بنصوص أخرى لفهم المراد منه، كما تتطلب الصياغة الجيدة عدم استخدام مصطلحات فضفاضة ومطاطة تقبل عدة تأويلات، فعدم دقة النص الدستوري تؤدي إلى اهدار قيمته، لذا يجب على لجنة الصياغة الدستورية التركيز على المصطلحات والألفاظ القانونية الواضحة، السليمة، والحديثة، واختيار العبارات الدقيقة والقصيرة، لأن الدستور يحتوي على المبادئ العامة، والتفصيل يبقى بيد المشرع لا المؤسس الدستوري. إن غموض النصوص الدستورية وعدم وضوحها يجعل النص الدستوري يفتقر للجودة، لذا وجب الاعتماد على الجمل الفعلية دون الجمل الاسمية لوضوحها ودقة معناها، وهنا يجب الإشارة إلى الاختلاف

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

الموجود بين الكتابة والصياغة، فالكتابة هي إفراغ المحتوى في شكل كتابة معينة، من خلال اتباع خط معين وحجم معين، لإخراجها في شكل قابل للقراءة، أما الصياغة فهي أسلوب يتعلق بتحديد الأفكار من خلال استعمال لغة دقيقة ومحكمة لإبراز أفضل معانيه.⁶

فكلما كانت الصياغة واضحة، بسيطة ومختصرة كانت فعالة أكثر، فمثلا في دستور عام 1996 في المادة 174 الفقرة الثانية والمادة 177 فقرة الثانية والمادة 182، نلاحظ أن الصياغة متكررة في مجال الإصدار وهذا ما يؤثر سلبا على جودة الدستور بسبب عدم وجود تناسق ووضوح في الفقرات وصعوبة فهمها وغموضها.⁷ ومن بين المواد التي راعت الأسلوب المباشر وجاءت واضحة في عباراتها نذكر المادة 223 من التعديل الدستوري 2020، والتي جاءت واضحة من حيث الصياغة ولا تحتاج إلى تفصيل، على اعتبار أنها حددت المجالات التي لا يمكن أن يشملها التعديل الدستوري بكل وضوح.

كما يجب على لجان تعديل الدستور وصياغته استعمال المعاني الاصطلاحية للفظ وليس اللغوية، والاحتفاظ بنفس المعنى الاصطلاحي في كل مرة يعاد فيها ذكر هذا المصطلح، والابتعاد عن أسلوب الخطاب الرنان.⁸ فغموض النص الدستوري وعدم وضوحه يؤدي إلى صعوبة تفسيره، وهذا ما يصعب المهمة على المشرع عندما يقوم بصياغة القاعدة التشريعية ليوضح كيفية العمل بقاعدة دستورية، فقد يتعارض نص قانوني مع نص دستوري بسبب عدم وضوح هذا الأخير عند صياغته بطريقة غير سليمة وغير دقيقة وواضحة، أو بسبب استعمال مصطلحات دستورية في غير موضعها.

كما تجدر الإشارة إلى أن غموض القاعدة الدستورية لا يتسبب فقط في غموض قاعدة قانونية تفسرها؛ بل قد يصل الأمر إلى صعوبة تفسيرها من طرف القاضي، ففي بعض الأحيان يقع القضاة في مشكل تفسير القاعدة القانونية الواحدة لعدم دقة الصياغة التشريعية وغموض عباراتها، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف المحاكم في تفسيرها للنص القانوني.

وتتطلب الصياغة الدستورية الاعتماد على مصطلحات الدولة التي سيطبق فيها الدستور، فمن غير المعقول استخدام مصطلحات غير مستعملة في الدساتير السابقة وتشريعات الدولة المختلفة، لأن الصياغة الجيدة يجب أن تتماشى مع مجموعة المصطلحات القانونية المعمول بها في الدولة؛ لكي يسهل على المواطن العادي فهمها وإدراك معانيها.

⁶. سمري سامية "أهمية الصياغة في تحديد مضمون الدستور"، مجلة صوت القانون، جمعة خميس مليانة، المجلد 9، العدد 02، 2023، ص 249، 250.

⁷. هجري أمين، لعروسي حليم، المرجع السابق، ص 647.

⁸. رمضان فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 103.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

كما يتوجب على القائمين بصياغة النصوص الدستورية تحقيق الشمولية، والتي تتمثل في أن يكون النص الدستوري جامعا مانعا؛ بمعنى أن يحيط الصائغ الدستوري بكل جوانب الموضوع الذي يقوم بصياغته لكي تحقق الوثيقة الدستورية الغاية منها.⁹

ومن بين أهم الضوابط الشكلية للصياغة الدستورية انسجام النص وتناسقه، لأن هذه الخاصية تجعل النص الدستوري خاليا من التناقضات والتكرار الذي يؤدي إلى صعوبة الفهم والاستيعاب، وصعوبة التطبيق. وقد تتمثل مظاهر عدم الانسجام والتنسيق في تعارض النصوص الدستورية مع ديباجة الدستور أو المبادئ العامة، فنذكر على سبيل المثال عدم مراعاة المنطق في تقسيم أبواب وفصول الدستور.¹⁰

ويتحقق التعارض بين النصوص الدستورية عند وجود تناقض بين نص دستوري ونص دستوري آخر، بحيث نكون أمام نصين دستوريين في وثيقة دستورية واحدة يشتركان في تنظيم مسألة واحدة؛ إلا أنهما متناقضان في المضمون، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب التناسق والانسجام بين النصوص الدستورية، وهنا يظهر دور لجنة الصياغة؛ والتي لم تترك عدم الانسجام الموجود في الدستور؛ وهو ما يؤدي إلى ضعف الصياغة وبالتالي الإنقاص من جودة الدستور من جهة، والمساس بالأمن القانوني من جهة أخرى.

كما تتطلب الشكلية الجيدة للنصوص الدستورية عدم ذكر تفاصيل في النص الدستوري كان الأجدر عدم ذكرها، فلجان صياغة الدستور وجب أن تختصر في فقرات وعبارات النصوص الدستورية، ولا تكرر نفس الأفكار؛ بمعنى عدم تكرار الحكم الدستوري في أكثر من نص دستوري، لأن هذا الأمر يؤدي إلى فقدان النص الدستوري لفحواه، وكذلك يتسبب في ظهور ثغرات دستورية، لذلك وجب على لجان صياغة الدستور اجتناب التفاصيل والتكرار عند صياغتهم للنصوص الدستورية.

وفي هذا الصدد نذكر المادة 57 من التعديل الدستوري 2020، والتي جاءت طويلة تحتوي على فقرات عديدة، وتفصيلات متعددة كان الأفضل تركها للمشرع الجزائري لصياغتها في القانون الخاص بالأحزاب بدلا من النص عليها والتفصيل في أحكامها في الدستور، لأن هذا التفصيل ينقص من جودة الصياغة الشكلية وبالتالي يمس بمبدأ الأمن القانوني.

وما لوحظ في التعديل الدستوري 2020 وجود اسراف في النصوص القانونية، خاصة مع زيادة عدد مواد الدستور مقارنة مع التعديل الدستوري 2016، حيث نجد أن هذا الأخير احتوى على 218 مادة، أما

⁹. انظر عماد عبد الحليم وازن، "أصول الصياغة الدستورية"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد 18، العدد 04، 2023، ص 2048.

¹⁰. بجاوي حمزة، "مقتضيات الصياغة الدستورية وتطبيقاتها في الدستور الجزائري لسنة 2020"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 365.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها فى تحقيق الأمن القانونى-دراسة فى التعديل الدستورى لعام 2020-

التعديل الدستورى 2020 فقد احتوى على 225 مادة، وهذا ما جعله طويلا مقارنة بالتعديل الدستورى 2016، بالإضافة إلى جعله يحتوى على تفاصيل كان من الأفضل تركها للمشروع الجزائى، بمعنى وجوب دمج بعض المواد التى لها نفس الفحوى لتكريس الضوابط الشكلية للصياغة الجيدة.

ويظهر تناسق النصوص الدستورية من وجهة نظر أخرى فى الانسجام بين فحوى ومضمون النص الدستورى وبين النصوص القانونية الأخرى، فىمكن أن نجد القانون الذى ينظم مجال أو ميدان معين مختلفا من حيث الصياغة مع مضمون الدستور، وهذا ما يستوجب إعادة صياغته، وهذا ما وجد فى عبارة "التمييز وخطاب الكراهية" فى القانون 05-20 المتعلق بالوقاية من التمييز و خطاب الكراهية، حيث جاءت صياغته مختلفة مقارنة مع ما جاء فى التعديل الدستورى 2020، والذى استعمل عبارة "خطاب التمييز والكراهية"، فالقانون المذكور صدر قبل ثمانية أشهر من التعديل الدستورى 2020، وهذا ما يظهر سبب الاختلاف فى الصياغة بين النصين.¹¹

كما يجب احترام المتطلبات والضوابط اللغوية والفنية، فصائع الدستور يستوجب أن يكون متمكنا من اللغة القانونية واللغة العربية، كقواعد البلاغة والصرف، بالإضافة إلى تمكنه من الترجمة؛ لترجمة الدستور إلى لغة أخرى أو عدة لغات. وتتطلب اللغة الدستورية السليمة عدم استخدام اللغة الخطابية البلاغية فى وضع النصوص، وصياغة الجمل القصيرة.¹²

وللغة أهمية بالغة فى الصياغة الدستورية، فلغة الدستور هى لغة ضابطة له بجميع ما تحتويه من مفردات، فىجب ألا تحتوى لا الإطناب والحشو، وأن تخصص كل عبارة لفكرة واحدة، كما يجب وضع الكلمات التى لها علاقة ببعضها متجاوزة قدر الإمكان لتعطي مفهوما دقيقا للنص الدستورى.¹³

ومواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، ودورها فى إعداد النصوص القانونية والدستورية، ظهر الذكاء الاصطناعى كآلية حديثة فى صياغة النصوص الدستورية، والذى يضمن تحقيق الجودة فى الصياغة الشكلية للنص الدستورى ويحسن المفاهيم ويضمن تحقيق انسجام النص فى شكله ومضمونه؛ وهو ما يساهم فى تكريس مبادئ وأسس الأمن القانونى.

ولم تعرف الجزائر تجربة الذكاء الاصطناعى فى صياغة دساتيرها الأخيرة، إلا أن محاولة إدراجه كآلية يمكن أن يشكل نقلة نوعية نحو تعزيز الأمن القانونى وتحسين جودة الدستور سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية، ويساهم الذكاء الاصطناعى أيضا فى تعزيز الشرعية وتحقيق الانسجام التشريعى؛ ويتحقق ذلك

¹¹.سمري سامية، مرجع سابق، ص254.

¹².رجا بهلول، مبادئ أساسية فى صياغة الدساتير والحكم الدستورى، مؤسسة فردريش نومان، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص15،

16.

¹³.نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 139.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

من خلال القيام بفحص مختلف النصوص الدستورية لمعرفة الغموض الموجود في النصوص أو تطبيق خوارزميات متطورة لرصد التناقضات الموجودة بين النصوص الدستورية المختلفة.¹⁴ كما يساعد الذكاء الاصطناعي في ضبط اللغة، ويقوم أيضا بالتحليل اللغوي الرقمي والآلي للنصوص الدستورية، وهو ما يساعد في تحسين صياغة الأحكام الدستورية؛ حيث يجعلها أكثر انسجاما وتناسقا، ويلعب هذا التحليل دورا مهما في المراحل الأولى لإعداد مشروع الدستور أو مشروع التعديل الدستوري؛ لأنه يسهل على لجنة الصياغة من كشف الأخطاء اللغوية والغموض أو عدم التناسق الموجود في المشروع، وهذا ما يخفف العبء على القضاء الدستوري عند دخول النص حيز التنفيذ.¹⁵

المبحث الثاني: الضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني

تتمثل الضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية في مجموعة المتطلبات التي يعتمد عليها الصان الدستوري عند صياغته للنصوص الدستورية، وهي مختلف المبادئ والأسس والثوابت الدستورية الموضوعية التي وجب على لجان الصياغة عدم المساس بها وضمان تكريسها، وتتمثل هذه الضوابط في ضمان تكريس مبدأ سمو الدستور وتحقيق ضمانات دولة القانون، وكذلك عدم المساس بالثوابت الوطنية، وتكريس الفكرة القانونية السائدة عند صياغة الدستور.

المطلب الأول: ضمان مبدأ سمو الدستور وتحقيق مظاهر دولة القانون

يقصد بدولة القانون خضوع الدولة بكافة مؤسساتها للقانون، سواء السلطات السياسية، الإدارية المركزية والمحلية، بالإضافة لخضوع كل الأفراد للقانون وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية بصفة متساوية طبقا لمبدأ المشروعية.

ومفهوم دولة القانون لا يقتصر على فكرة خضوع الجميع للقانون، بل مفهومها أوسع من ذلك؛ فهو يتطلب وجود مجموعة من الضمانات والأسس الدستورية لتحقيق دولة القانون كمبدأ الفصل بين السلطات ووجود دستور مكتوب، سمو الدستور وتدرج القواعد القانونية، استقلالية القضاء، الرقابة على دستورية القوانين، ودسترة الحقوق والحريات.

¹⁴. بن سماعيل بوعلام، بن جيلالي عبد الرحمن، " تعزيز الأمن القانوني في الصياغة الدستورية: دور الذكاء الاصطناعي في الانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الذكي - الجزائر نموذجا، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، المجلد 18، العدد 01، مارس 2026، ص 207.

¹⁵. المرجع نفسه، ص 207، 208.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

ويعد مبدأ سمو الدستور من أهم ضمانات دولة القانون، وهو ضابط من الضوابط الموضوعية للصياغة الجيدة، حيث يجب على لجنة صياغة الدستور عدم المساس بهذه الضمانة عند صياغة دستور جديد، أو عند تعديل الدستور، فاحترام مبدأ سمو الدستور ضرورة من ضروريات الصياغة الجيدة على اعتبار أن الدستور أسمى وثيقة في الدولة، ولا يمكن لصائغي الدستور وضع قاعدة دستورية أقل أهمية من قاعدة قانونية لأن في ذلك مساس بمبدأ مهم من مبادئ دولة القانون.

وأساس سمو الدستور هو أنه القانون الأساسي في الدولة، فهو الذي يحدد نظام الحكم فيها ويحدد كذلك صلاحيات السلطات، الحقوق والحريات والرقابة، والعلاقة بين السلطات، حيث يجب على كل هذه السلطات احترام القاعدة الدستورية والخضوع لها، وهذا ما يسمى بالسمو الموضوعي، كما أن الدساتير الجامدة تحتوي في نصوصها على الإجراءات الواجب اتباعها عند تعديلها؛ وهي جد معقدة مقارنة بكيفية تعديل الدساتير المرنة والنصوص القانونية العادية، وهذا ما يسمى بالسمو الشكلي.¹⁶

فمسألة صياغة الدستور تعكس مدى جودته وأهميته ومكانته على مستوى الدولة والعالم، وهي آلية لضمان تحقيق الأمن القانوني؛ خاصة وأن مرحلة الصياغة تعد من أهم مراحل إعداد الدساتير، فلا يمكن الاستغناء عنها، أو ربط مفهومها بالجانب اللغوي فقط، فالأمر أبعد من ذلك بكثير، فالصياغة الدستورية الجيدة تعد دعامة من دعائم الدستور، وضمانة من ضمانات سموه.

وتظهر معالم الصياغة الجيدة في الدساتير الجامدة، على اعتبار أن مبدأ جمود الدستور يعد من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون، فهو يعمل على حماية الدستور من التعديلات المتكررة؛ والتي لا تعد من متطلبات الصياغة الجيدة، فهذه الأخيرة تستوجب ضرورة الاستناد إلى إجراءات معقدة لتعديل الدستور بالإضافة إلى عدم تعديله بكثرة، فالدساتير الجامدة هي الأصلح لقيام دولة القانون، وهي الضامنة لتكريس الصياغة الجيدة للدساتير والمحققة للأمن القانوني، فتشترط مثلاً لتعديل الدستور الاستفتاء الشعبي، أو اجتماع غرفتي البرلمان معاً، أو تشترط أغلبية خاصة لتعديله.

والأصل أن الدساتير الجامدة في أغلبها دساتير مكتوبة على عكس الدساتير المرنة التي تكون دساتير عرفية وأحياناً دساتير مكتوبة، ولكن هذا ليس على المطلق؛ لأنه لا يوجد تلازم وتطابق بين كتابة الدساتير وجودها، فصفة الجمود مصدرها الدستور في حد ذاته¹⁷، فهو الذي يحتوي في مواده على إجراءات تعديله، فإن كانت إجراءات تعديله مشددة ومعقدة اعتبر دستوراً جامداً، وإن كانت إجراءات تعديله أو وضعه بسيطة فهو دستور مرن.

¹⁶. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص433.

¹⁷. نعمان أحمد خطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط7، 2011، ص510.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

ويعود السبب لتشديد وتعقيد إجراءات تعديل الدستور للمؤسس الدستوري؛ حيث يسعى إلى منح صفة الثبات والاستقرار للدستور، وهذه الصفة هي أساس الصياغة الجيدة، والتي لا تتحقق إلا في صعوبة إجراءات التعديل الموجودة في الدستور الجامد، لذلك نلاحظ أن المؤسس الدستوري الجزائري وضع إجراءات معقدة لتعديل الدستور؛ من اقتراح التعديل، إقرار مبدأ التعديل، والإقرار النهائي من خلال عرضه على الاستفتاء الشعبي أو الإقرار عن طريق المحكمة الدستورية، وهذا طبقا للمواد 219، 2020، 221، و222 من التعديل الدستوري لعام 2020.

وبهذا فالسمو الشكلي للدستور والمتمثل في مختلف الإجراءات المتبعة لتعديله والمختلفة عن إجراءات تعديل القانون العادي؛ هو ما يمنح الدستور سمو من جهة، ويكرس الصياغة الجيدة والأمن القانوني من جهة أخرى، لأن سمو الشكلي يترتب عنه مجموعة من النتائج كثبات القاعدة الدستورية؛ والذي يؤدي إلى استقرار القواعد الدستورية نسبيا، لتكون قادرة على مواجهة واستيعاب المتغيرات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية الممكنة الحدوث داخل الدولة.

كما ينتج عن سمو الشكلي للدستور عدم جواز إلغاء القاعدة الدستورية إلا بقاعدة دستورية مماثلة، وعدم مخالفة القوانين العادية للقواعد الدستورية، وهذا كله يحافظ على مكانة الدستور، ويمنع إلغائه أو تعديله إلا بنصوص دستورية تحمل نفس الدرجة ونفس الأهمية؛ وبالتالي نفس جودة الصياغة الشكلية والموضوعية. وبهذا يعد مبدأ سمو الدستور من أهم الضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية الجيدة؛ فلا تتحقق هذه الأخيرة إلا من خلال ضمان سمو الدستور على باقي القوانين وجموده، لأن جمود الدستور يضمن توفير متطلبات الصياغة الجيدة، ويمنع كثرة تعديله؛ فإجراءات تعديل الدساتير الجامدة شديدة ومعقدة وهو ما يعطي سموا للدستور على باقي القوانين ويضعه في قالب معين شكلي وموضوعي يضمن صياغته بشكل واضح ودقيق يتلاءم مع مكانته السامية.

ويترتب على سمو الشكلي كتابة النصوص الدستورية بشكل واضح ودقيق لتصبح عقدا رسميا ناتجا عن سلطة تأسيسية أصلية¹⁸، ويكفل الدستور تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء والرقابة على دستورية القوانين، ويحمي كذلك الحقوق والحريات، فمن ضوابط الصياغة الدستورية تحقيق واحترام مظاهر و ضمانات الدولة القانونية.

¹⁸. سعوداوي الصديق، سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق، أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018-2019، ص15.

المطلب الثاني: حضر المساس بالثوابت الوطنية

باعتبار أن الدستور هو أسمى القوانين؛ وجب أن يحتوي في طياته على مبادئ أساسية دستورية تحدد أساس الدولة والقيم التي تقوم عليها، كشكل الدولة ونظام الحكم فيها، حماية الحقوق والحريات الأساسية، بالإضافة إلى احترام ثوابت الأمة أو الثوابت الوطنية الموجودة في كل الدساتير المتعاقبة على الجزائر من الاستقلال إلى آخر تعديل دستوري والمتمثل في التعديل الدستوري لعام 2020.

فالصياغة الدستورية الجيدة تتطلب ضابط موضوعي مهم ألا وهو عدم المساس بالثوابت الوطنية، والمتمثلة في مجموعة من المبادئ والأسس التي لا يمكن لأي تعديل دستوري المساس بها، وتتعلق هذه الثوابت بكيان الدولة ككل، كالطابع الجمهوري للدولة، الإسلام باعتباره دين الدولة، الحريات الأساسية، اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية ورسمية، تمازيغت كلغة وطنية ورسمية، العلم الوطني والنشيد الوطني، إلى غير ذلك من الثوابت التي لا يجوز المساس بها والمذكورة في المادة 223 من التعديل الدستوري لعام 2020.

وبذلك وجب على صائغ القاعدة الدستورية احترام هذه المبادئ الأساسية أو الثوابت الوطنية وعدم المساس بها، لأنها من قيم المجتمع الجزائري، وبهدف تحقيق سمو الدستور والحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري وجب على صائغي الدستور الحفاظ على هذه الثوابت عند القيام بصياغة التعديل الدستوري، حيث تعد هذه الثوابت قيودا تضبط التعديل الدستوري والقائمين عليه.

ولا تعتبر هذه الثوابت أسمى من الدستور، بل إنها تمثل روح الدستور على اعتبار أنها تجسد حدود سلطة المراجعة أو التعديل، فالدين أو اللغة مثلا تعد من ركائز الدولة وتتعلق بالهوية الوطنية، ولقد تم تعديل المادة المتعلقة بالثوابت الوطنية في آخر تعديل دستوري، حيث تم تعديل وإضافة بعض الثوابت الجديدة مثل إضافة الطابع الاجتماعي للدولة في الفقرة الثالثة من المادة 223، وكذلك في الفقرة العاشرة من نفس المادة تمت إضافة عدم جواز تولي أكثر من عهديتين رئاسيتين متتابعيتين، أو منفصلتين، وهذا ما يدل على إمكانية إضافة ثوابت وطنية جديدة.

ولقد اختلفت آراء فقهاء القانون الدستوري حول القيمة القانونية للثوابت الوطنية، فجانبا من الفقه يرى أن النصوص القانونية التي تمنع التعديل مجردة من كل قيمة قانونية، فهي غير ملزمة وتخالف الطبيعة القانونية للدستور؛ والذي يجب أن يكون قابلا للتعديل على اعتبار أنه يتأثر بالعديد من الظروف الاقتصادية، سياسية، اجتماعية، أما الجانب الآخر من الفقه فيرى أن النصوص التي تمنع التعديل في طياتها وفي بعض الأسس التي تقوم عليها الدولة جائزة ومشروعة لأنها تتعلق بمشروعية النص لا بمشروعية التعديل.¹⁹

¹⁹. نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 103.

وبذلك فمسألة تعديل الدستور وفقا للأصول الدستورية هو أساس الصياغة الجيدة للدساتير، فمن غير المعقول منع تعديل الدستور نهائيا، فالدول تمر بمتغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية تجبرها على تعديل دساتيرها لتتماشى مع التطورات الحديثة، ولكن يبقى هذا التعديل ضمن الأطر الدستورية ووفقا لمبدأ الأمن القانوني الذي يلزم السلطات العامة في الدولة وصائغي الدستور بتحقيق قدر من الثبات للعلاقات القانونية والمراكز القانونية؛ وإن كان هذا الثبات أو الاستقرار نسبيا إلا أنه يحمي حقوق وحريات الأفراد ويمنح للدستور علوا يميزه عن باقي القوانين.

المطلب الثالث: الفكرة القانونية السائدة

وجب على الصائغ الدستوري عند صياغته للنصوص الدستورية أن يأخذ بعين الاعتبار الأفكار القانونية السائدة في دولته، فمن غير المعقول صياغة قاعدة دستورية تفتقر لعنصر الفاعلية في المجتمع، حيث أن صائغي الدستور يأخذون بعين الاعتبار الأفكار السائدة في المجتمع ومعتقداته أيضا، لذا يجب أن يكون الدستور معبرا عن آراء المجتمع، مكرسا لطموحاتهم وتطلعاتهم، فالنصوص الدستورية هي في أصلها نصوص قانونية أو قواعد قانونية ذات سلوك اجتماعي.

والفكرة السائدة هي رغبات وطموحات المجتمع السياسي في وقت معين؛ وبهذه الرغبات يتحدد الإطار الفكري للدستور وكذا المبادئ العامة التي يركز عليها النظام القانوني للدولة ككل²⁰. ويظهر هنا دور السلطة التأسيسية والتي تقوم بتحويل أفكار المجتمع إلى قواعد دستورية مكتوبة؛ لكي تصبح القاعدة الدستورية انعكاس لأفكار وطموحات الشعب، وإذا خالفت النصوص الدستورية آمال الشعب فهنا نحن أمام منحى آخر مخالف للقواعد التي تحكم الأنظمة الدستورية، وبذلك يفقد الدستور مكانته أمام دساتير العالم وأمام الأنظمة الدستورية للدول المعاصرة.²¹

كما تتأثر الفكرة القانونية السائدة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع في فترة زمنية معينة، وقد تتأثر أيضا ببعض النماذج الدستورية لدول أخرى، ولكن هذا التأثير وجب ألا يخالف القيم والثوابت الوطنية الموجودة في الدولة، كما يجب ألا يتأثر أيضا لدرجة تغيير الأعراف والأسس الدستورية السائدة في الدولة.

وبذلك وجب على صائغي الدستور عدم الخروج عن الفكرة القانونية والدستورية السائدة في الوطن، فإذا تبنى المؤسس الدستوري فكرة دستورية محددة وجب على صائغي الدستور الامتثال والعمل على صياغة هذه

²⁰. عصمت عبد الله الشيخ، الدستور بين مقتضيات الثبات وموجبات التغيير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص5.

²¹. زهران سالم رحمة، مرجع سابق، ص36، 37.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

الفكرة في إطارها دون الخروج عن فحواها²²، ويظهر ذلك من خلال صياغتهم لنص دستوري واضح المعالم والأفكار، ودقيق الصياغة ليرز معنى النص الدستوري المطلوب صياغته.

ويعد هذا الضابط والمتمثل في الفكرة القانونية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية السائدة في المجتمع من أهم الضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية الجيدة؛ خاصة وأنه يهتم بطموحات وأفكار الشعب، فعملية صياغة دستور وفقا للأفكار السائدة في الدولة تبرز مدى الوعي السياسي للمجتمع، والفكرة التي لها الغلبة بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بنظام الحكم وشكل الدولة وحقوق وحرّيات الأفراد تتماشى معها معظم القرارات الصادرة عن الدولة، وهذا ما يشكل نظاما قانونيا ناجحا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين أهم مقومات الأمن القانوني نجد الاستقرار القانوني والذي لا يتحقق إلا بوجود صياغة دستورية جيدة ترتكز على فكرة سائدة في المجتمع، وهنا تظهر الأهمية الاجتماعية للأمن القانوني والتي تتجسد من خلال فكرة الضبط الاجتماعي والذي يتمثل في الوسائل الاجتماعية والسياسية المنظمة لسلوك الأفراد داخل المجتمع بهدف المحافظة على نظام يحظى بقبول المجتمع، بمعنى النظام الذي يحقق طموحات ورغبات المجتمع، وهذا ما يتجسد لنا في دستور ذو صياغة جيدة يعتمد على فكرة قانونية سائدة ومأخوذة من المجتمع.

الخاتمة:

تظهر أهمية الصياغة الدستورية من خلال ضرورة إصدار دستور ضمن ضوابط ومتطلبات شكلية تتعلق بتحديد الجهة المختصة بالصياغة الدستورية، ومراعاة قواعد الصياغة الدستورية الجيدة، بالإضافة إلى ضرورة وجود ضوابط موضوعية كضمان مبدأ سمو الدستور وتحقيق مظاهر دولة القانون، منع المساس بالثوابت الوطنية، ومراعاة الفكرة القانونية السائدة، وكل هذه الضوابط تهدف أساسا لتحقيق الأمن القانوني، على اعتبار أن هذا الأخير يعد كمبدأ دستوري يهدف لحماية الحقوق والحريات، ويسعى لحماية النصوص الدستورية ويضمن تحقيق ضمانات من ضمانات دولة القانون والمتمثلة في سمو الدستور وعلوه على باقي القوانين.

وفي التعديل الدستوري لعام 2020، كرس المؤسس الدستوري من خلال نصوص الدستور عدة ضوابط شكلية وموضوعية للصياغة الجيدة، ويظهر ذلك من خلال أخذه بالتوجهات الحديثة للصياغة الدستورية في شقيها الشكلي والموضوعي، وهذا ما يمنح للتعديل الدستوري 2020 طابعا تنافسيا مع باقي دساتير دول العالم، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض النقائص في الصياغة الدستورية سواء من الناحية الشكلية أو

²². المرجع نفسه، ص39.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

الموضوعية كغياب التناقض بين فقرات المواد الدستورية، ونقص الوضوح والدقة، وطول بعض الفقرات والتي كان من الأفضل تركها للمشرع الجزائري، ومن خلال ما سبق توصلنا للنتائج التالية:

- تتطلب الصياغة الجيدة للدستور ضوابط شكلية أهمها وجود هيئات وسلطات متخصصة في بناء قاعدة دستورية، تتكون من كفاءات قانونية وأعضاء من هيئات دستورية للقيام بالمهام المنوطة بهم.

- يتطلب النص الدستوري هيكل لغوي يتكون من عدة مفردات دستورية دقيقة وفقا لترتيب خاص، وتتميز هذه الصياغة بعدة خصائص أهمها الوضوح، الشمولية، التناسق والانسجام، واحترام الضوابط اللغوية والفنية.

- احترام مبدأ سمو الدستور ضرورة من ضروريات الصياغة الجيدة وضابط من الضوابط الموضوعية لها على اعتبار أن الدستور أسمى وثيقة في الدولة.

- احترام الثوابت الوطنية وعدم المساس بها عند صياغة الدستور، لأنها من قيم المجتمع الجزائري.

- تعد الفكرة القانونية السائدة في المجتمع من أهم الضوابط الموضوعية للصياغة الجيدة والتي وجب على الصائغ الدستوري عند صياغته للنصوص الدستورية أن يأخذ بعين الاعتبار الأفكار القانونية السائدة في دولتها، لذا يجب أن يكون الدستور معبرا عن آراء المجتمع، مكرسا لطموحاتهم وتطلعاتهم.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر نوصي بما يلي:

- وجوب مراعاة ضوابط الصياغة الجيدة عند وضع الدستور من خلال احترام معايير الصياغة الجيدة كالوضوح وعدم التكرار، التناسق والانسجام بين النصوص والفقرات.

- إشراك المدققين اللغويين والقانونيين في عملية صياغة الدستور.

- وجوب مراعاة الضوابط الموضوعية للصياغة الدستورية خاصة ما يتعلق باحترام ضمانات دولة القانون كسمو الدستور والحضر الموضوعي.

- مراعاة صائغي الدستور لواقعية النص الدستوري وشموليته.

- وجب على صائغي الدستور عدم الخروج عن الفكرة القانونية والدستورية السائدة في الوطن، لكي يكون الدستور معبرا عن آمال وتطلعات المواطنين.

- استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة الدستور مما يعزز الوضوح والتناسق بين النصوص الدستورية ويحقق الأمن القانوني.

- إنشاء منصة رقمية لتعزيز المشاركة وطرح اقتراحات لتعديل الدستور، وبالتالي تسهيل عملية الصياغة لصائغي الدستور من خلال وجود منصة تحتوي على اقتراحات واضحة ومنظمة.

- ضرورة النص صراحة في الدستور على مقومات الأمن القانوني.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

المرسوم الرئاسي رقم 20-03 المؤرخ في 11 جانفي 2020، المتعلق بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور، ج ر عدد 02 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2020.

ثانياً: الكتب

- 1- رجا بهلول، مبادئ أساسية في صياغة الدساتير والحكم الدستوري، مؤسسة فردريش نومان، عمان، الأردن، ط1، 2005.
- 2- عصمت عبد الله الشيخ، الدستور بين مقتضيات الثبات وموجبات التغيير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
- 3- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.
- 4- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- 5- نعمان أحمد خطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط7، 2011.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- 1- سعوداوي الصديق، سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق، أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018-2019.
- 2- نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 3- زهراء سالم رحمة، أثر الصياغة الدستورية على تشكيل الحكومة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية القانون، جامعة ميسان، العراق، 2025.

رابعاً: المقالات

- 1- بن سماعيل بوعلام، بن جيلالي عبد الرحمن، " تعزيز الأمن القانوني في الصياغة الدستورية: دور الذكاء الاصطناعي في الانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الذكي - الجزائر نموذجاً، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، المجلد 18، العدد 01، مارس 2026.
- 2- سمري سامية "أهمية الصياغة في تحديد مضمون الدستور"، مجلة صوت القانون، جمعة خميس مليانة، المجلد 9، العدد 02، 2023.

ضوابط الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني-دراسة في التعديل الدستوري لعام 2020-

3- عماد عبد الحليم وازن، "أصول الصياغة الدستورية"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد 18، العدد 04، 2023.

4- هجري أمين، لعروسي حليم، "جودة الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 15 العدد 03، 2022.

5- يحيوي حمزة، "مقتضيات الصياغة الدستورية وتطبيقاتها في الدستور الجزائري لسنة 2020"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.

خامسا: أشغال الملتقيات

رمضاني فاطمة الزهراء، "انعكاس مبادئ الصياغة الجيدة على قواعد التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، ملتقى وطني حول آليات حماية الدستور لبناء دولة القانون في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 25 أبريل 2019.